

الباب الثالث

مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي داخل جامعة الدول العربية

- تمهيد وتقسيم :

نبحث في هذا الباب بيان لشكل ومستوى التنظيم الاقتصادي داخل جامعة الدول العربية والذي بدأ في شكل توثيق التعاون المشترك في المجال الاقتصادي ، ثم تطور ليرقى إلى مرحلة الاتجاه نحو تحقيق فكرة التكامل والاندماج .

لذلك قسم هذا الباب إلى :

- **فصل تمهيدى :** يتعلق بنشأة جامعة الدول العربية كأولى المنظمات الإقليمية في الوطن العربى حتى نتعرف على الظروف والملابسات التي أحاطت بهذا التنظيم ، وما تم التوصل إليه من نتائج فعلية داخل المنظمة العربية بما يخدم مصالحها في مجال العمل الاقتصادي العربى المشترك .

- **وفصل أول :** يتضمن آليات تحقيق التعاون الاقتصادي داخل جامعة الدول العربية .

- **وفصل ثانى :** يتضمن الاتجاه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربى داخل جامعة الدول العربية .

- **وفصل ثالث :** ونتناول فيه التعاون العربى - الأوروبى وأثره على العمل الاقتصادي العربى المشترك .

- **فصل تمهيدى :** نشأة جامعة الدول العربية كأولى المنظمات الإقليمية في الوطن العربى .

وقسم إلى :

- **المبحث الأول :** نبذه مختصره حول الخلفية التاريخية والسياسية للمنطقة العربية قبل نشأة جامعة الدول العربية .

- **المبحث الثانى :** الاطار القانونى والهيكلى لجامعة الدول العربية .

المبحث الأول

نبذه مختصره حول الخلفية التاريخية والسياسية

للمنطقة العربية قبل نشأة جامعة الدول العربية

تعد جامعة الدول العربية أو ما يطلق عليها (بيت العرب) - كمصطلح دارج بين الشعوب العربية - أولى المنظمات الإقليمية في الوطن العربي أو فيما يسمى بالنظام الإقليمي العربي .

ذلك النظام الذي ظهر عقب تفتت الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى وظهور المنطقة العربية كموقع متميز لها هوية متميزة ، وتقارب جغرافي ، ومصالح وعوامل مشتركة تمثلت في ؛

وحدة اللغة ، والفكر ، والحضارة ، والدين والمصالح المشتركة وغيرها من العوامل ، بجانب السعي نحو تحقيق هدف واحد ألا وهو إنهاء الاستعمار والتدخل الأجنبي في المنطقة (١) .

حيث أدرك ساسة الشعوب العربية في ذلك الوقت أن مواجهة الاستعمار يتطلب ضرورة العمل الجماعي فيما بينهم استناداً على تضافر العوامل المشتركة المتوافرة لديهم ، بجانب اتحادهم في تحقيق الغاية .

وهو ما أدى إلى ظهور العديد من الاتجاهات وطرح العديد من المشروعات التي نادى بتكوين اتحاد عربي يجمع دول المنطقة العربية وشعوبها في كيان واحد .

وتجدر الإشارة إلى أن الشعوب العربية قد عانت من التمزق والوهن حتى جاء الفتح العثماني للمنطقة في القرن ١٦ الميلادي ، واستمر حكم الدولة العثمانية للمنطقة حوالي ثلاثة قرون (٢) .

(١) انظر ، د. مجدى حماد ، جامعة الدول العربية - مدخل الى المستقبل ، (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، عام ٢٠٠٧م) ، ص ٣١ - .

- كذلك ، د. يحيى حلمي رجب ، الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية - دراسة قانونية - سياسية ، (القاهرة : دارالفكر العربي ، عام ١٩٧٦م) ، ص ١٢ - .

(٢) انظر في هذه المعلومات :

- د. عبد المجيد الرفاعي ، العرب أمام مفترقات الزمن والأيدولوجية والتنمية ، (سوريا : دار الفكر ، ط ١ ، عام ٢٠٠٢م) ، ص ٢٥ - .

- Bassam Tibi , Arab Nationalism between Islam and the nation – state , Third editions , London , published under Macmillan press , LTD., 1997, p.77.

وقد توحدت المنطقة في ظل الحكم العثماني تحت حكم واحد ، كما تم إرساء وحدة دينية ، وعسكرية واقتصادية قوية (١) ، إلا أنه مع مرور الوقت بدأ هذا الحكم يتسم بالطابع العنصري وأصبح حكماً طاغياً

لذا فقد بدأت الشعوب العربية تنادى بالتخلص من هذا الحكم الاستبدادي (٢) وهو ما أدى إلى ظهور الشعور بالانتماء بين الشعوب العربية والذي أطلق عليه فيما بعد بالقومية العربية (٣) .

حيث بدأت معظم الحركات القومية المطالبة بالتحريك في منطقة بلاد الشام تحديداً في سوريا والتي كانت تشمل في ذلك الوقت كلا من الأردن - لبنان - فلسطين تنتشر (٤) ، كما ظهرت حركتان دعت إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية في مصر وفلسطين (٥) .

وقد أدت هذه الأحداث إلى دخول المنطقة العربية مرحلة جديدة من مراحل السيطرة على مقدراتها من جانب ما عرف بالمستعمر الأجنبي ، أو ما سمي "بقوى الاستعمار" والتي عانت منه الشعوب العربية كثيراً فيما عدا دول قليلة منها لم تخضع للاحتلال نظراً للعوامل الجغرافية أو الظروف السياسية لتلك الدول في ذلك الوقت (٦) .

(١) انظر

- Bassam Tibi , op.cit , p,p, 76 , 77.

(٢) د. عائشة الراتب ، مرجع سابق ، ص١٦ - .

- انظر في ذلك ، د. يحيى حلمي رجب ، مرجع سابق ، ص١٣ - .

(٣) انظر في ذلك ،

- Bassam Tibi , op.cit , p,p,88.

(٤) انظر ، د. محمد عابد الجابري ، مسألة الهوية (العروبة والإسلام والغرب) ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، عام ١٩٩٧م) ، ص٤٠ - .

- د. محمود كامل ، الإسلام والعروبة ، (القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب ، عام ١٩٧٦م) ، ص١٤٦ ، ١٤٨ - .

(٥) نتيجة لما سبق فقد أجريت العديد من الاتصالات السرية بين كل من بريطانيا في مصر والشريف حسين بن علي وإلى الحجاز وبعض الزعماء العرب والتي عرفت باسم "خطابات حسين - مكماهون" عام ١٩١٥م ، التي تضمنت وعد مقدم من بريطانيا إلى العرب بالحصول على الاستقلال وإعادة الخلافة اليهم ، والاعتراف الضمني بالهاشمية باعتبارها البيت الحاكم وحثهم على إحداث ثورة ضد حكم الأتراك ، ولكن في المقابل انضمام العرب إلى الحلفاء في الحرب ، وقد تمكن الشريف مكة من بسط نفوذه على شبه الجزيرة العربية وقامت القوات العربية بالزحف إلى سوريا لتحارب بجانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى .

- انظر ، د. مصطفى فهمي أبو زيد ، النظرية العامة للقومية العربية ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، ط١ ، عام ١٩٦٦م) ، ص٢٦٦ ، ٢٧٠ - .

- كذلك ، د. جلال أمين ، النظام الاقتصادي العربي الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة : مركز الأهرام الاستراتيجي ، عدد ٦٢ ، أكتوبر عام ١٩٨٠م) ، ص٦٨ - .

(٦) د. عائشة الراتب ، مرجع سابق ، ص١٦ - .

وقد عقدت القوى الاستعمارية التي تمثلت وقت ذاك في بريطانيا وفرنسا وروسيا مؤتمراً سرياً في القاهرة عام ١٩١٦م سمي باتفاق القاهرة السري أو "اتفاق سايكس بيكو" لتقسيم المناطق العربية وتوزيعها فيما بينهم (١) .

وهو ما نتج عنه حدوث تداعيات غاضبة ومناهضة للاستعمار خاصة بعد التحقق من زيف الوعود التي قدمتها تلك القوى للشعوب العربية من أجل الحصول على الاستقلال (٢) .

(١) سمي هذا الاتفاق بهذا الأسم نسبة إلى المسيو جورج بيكو مفوض فرنسا والسير مارك سايكس المفوض البريطاني وتم تقسيم الأراضي العربية وفقاً لهذا الاتفاق على النحو التالي :
- حصلت روسيا في شرق الأناضول على أربع ولايات مجاورة للحدود الروسية - التركية والتي شكلت أرمينيا التركية بجانب بعض الأقاليم الواقعة بين البحر الأسود وإقليم الموصل - أراميا .
- أما فرنسا فقد استولت على منطقة شملت الشريط الساحلي لسوريا بما في ذلك لبنان ، وولاية أضنه ، مرسين ، الموصل ، دمشق ، حمص ، حماة ، حلب .
- حصلت بريطانيا على أرض ما بين النهرين بما في ذلك البصرة على الخليج العربي ، بغداد ، ميناء حيفا - عكا ، وقد نص الاتفاق على إنشاء إدارة دولية لفلسطين .
- أما الأراضي الواقعة على الخليج العربي فقد قامت بريطانيا بوضعها تحت الحماية الاستعمارية بمقتضى اتفاقات حماية بينها وبين مشايخ وسلاطين تلك البلاد منذ أوائل القرن التاسع عشر .
وتجدر الإشارة إلى أن اتفاق سايكس بيكو لم يكن هو الوحيد الرامى لاقتسام الأراضي العربية بعد قيام الحرب العالمية الأولى بل سبقه اتفاق بطرسبرغ عام ١٩١٥م والذي اعتبر اتفاق سايكس بيكو مكملًا له ، ثم مؤتمر الصلح ببريس عام ١٩١٩م - عام ١٩٢٠م اتفاق كليمنصو - لويد جورج عام ١٩١٩م - مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠م .

- انظر في هذه المعلومات :

- د. علاء نورسي ، الجامعة العربية في تقارير الدبلوماسيين البريطانيين ، عام ١٩٤٤م - عام ١٩٤٨م ، (بغداد : عام ١٩٨٩م) ، ص ١٠ - .

- د. مصطفى سلامة حسين ، التنظيم الدولي ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، عام ١٩٨٥م) ، ص ٤٠ - .

- أبو خلدون ساطع الحصري ، العروبة بين دعائها ومعارضيتها ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٢ ، عام ١٩٨٥م) ، ص ١٥ - .

- Hilal Khashan , Arabs at the Crossroads , Political Identity and Nationalism , University Pres of Florida, USA , 2000 , p.p.35, 36.

(٢) على الرغم من الوعود البريطانية التي قدمت للدول العربية من أجل الحصول على استقلالها التام بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية ، إلا أن تلك الوعود لم تطبق من الناحية العملية وذلك لاعتراض كل من فرنسا واليهود على تلك الوعود ، بجانب حدوث بعض التوترات في كل من سوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية مما نتج عنه تقسيم الأراضي العربية وتقييد حرية العرب في الحصول على الاستقلال .

- George Lenczowski , the Middle East in word Affairs , Third editions , New York-Gornell University Press , 1966, p.634.

وقد أدى ذلك إلى ظهور ما سمي (بالكفاح ضد الاستعمار) الذي بلغ ذروته عقب الإعلان عن وعد بلفور عام ١٩١٧م ، وهو الوعد الذي قدمته بريطانيا ليهود العالم بتكوين وطن قومي لهم في فلسطين (١) .

ومن هنا انطلقت الحركات العربية المناهضة للاستعمار والكيان الصهيوني والتي أيدتها الحكومات من أجل المطالبة بالاستقلال وتكوين وطن عربي واحد ، وهو ما أدى إلى قيام ثورات في العديد من الدول العربية ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي مثل : مصر ، العراق ، سوريا ، لبنان ، فلسطين ، المغرب ليبيا (٢) وحاولت القوى الاستعمارية فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إجهاض تلك الثورات عن طريق بث عوامل الفرقة والتشتت بين الشعوب العربية وتشجيع ظهور النزعات القطرية على حساب النزعة الوحدوية والعمل على التحكم في الأنظمة الحاكمة لتلك الشعوب (٣) .

وقد بدأت الشعوب العربية تشعر بالمصير المشترك ووحدة المعاناة والهدف وقد ساعد على ذلك تضافر العديد من العوامل المشتركة التي جمعت بين الشعوب العربية ، والذي أدى إلى ظهور ما يسمى **بأيدلوجية القومية العربية Arab Nationalism** .

(١) انظر في هذه المعلومات :

- د. أحمد عصمت عبد المجيد ، جامعة الدول العربية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، مجلة شئون عربية ، (القاهرة : جامعة الدول العربية ، عدد ٨١ ، مارس عام ١٩٩٥م) ، ص ٥٩ - .
- كذلك انظر ، موقف بريطانيا وخطواتها تجاه تهويد القدس ، د. يونان ليبب رزق ، موقف بريطانيا من الوحدة العربية عام ١٩١٩م - عام ١٩٤٥م ، دراسة وثائقية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى يونيو عام ١٩٩٩م) ، ص ٣٥ : ٣٦ - .

(٢) شهدت مصر انتفاضة شعبية ضخمة ضد الاحتلال البريطاني عام ١٩٣٥م ، وقد أدت تلك الانتفاضة إلى التوصل لاتفاق عام ١٩٣٦م والذي من شأنه حدد العلاقة بين مصر وبريطانيا كعلاقة ندية بعد أن كانت بريطانيا تعترف لمصر باستقلال مشروط من جانب واحد وفقاً لتصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢م . كما شهدت سوريا انتفاضة شعبية هائلة عام ١٩٣٦م ضد الاحتلال الفرنسي وفي نفس العام قامت العراق بأول انقلاب عسكري في الشرق العربي وهو انقلاب بكر صدقي ضد الاحتلال البريطاني .

- انظر ، د. مجدي حماد ، مرجع سابق ، ص ٥٠ ، ٥١ - .
- كذلك ا. صلاح الدين السيسي ، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية- قضايا معاصرة ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، ط ١ ، عام ٢٠٠٧م) ، ص ٦٠ ، ٦١ - .

(٣) بدأ النضال ضد الاستعمار محلياً وغير منظم في ليبيا ضد الاستعمار الإيطالي ، وفي مصر ضد الاستعمار البريطاني ، وفي سوريا ضد الاستعمار الفرنسي حتى تقام الوضع واشتعلت الثورات في كل الدول العربية والتي تفاقمت في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية حتى حصلت معظم الدول العربية على استقلالها مثل : مصر ، العراق ، سوريا ، لبنان ، الأردن ، جنوب اليمن ، بجانب توحيد المملكة العربية السعودية .

- انظر في هذه المعلومات من الموقع الرسمي للموسوعة الحرة ، ويكيبيديا ، تاريخ الدخول ١٦-٩-٢٠٠٩م .
- http://www.wikipedia.org/wiki/الدول_العربية

أو ما يطلق عليها اصطلاحاً "بالهوية العربية" تلك الهوية التي تعبر عن تضافر العوامل المشتركة بين شعوب المنطقة العربية ، وذلك لتحقيق هدف تكوين الوحدة العربية (The Arab unity) والتي يعتبرها الكثيرون الكيان السياسي للقومية العربية من خلال توحيد الكيانات المنتشرة على امتداد الأراضي العربية في إطار كيان واحد ذات سياسة خارجية موحدة ، وثقل اقتصادي كبير يقوم على أساس التكامل الاقتصادي وتكوين عملة موحدة وجبهة أمنية ودفاعية واحدة عن طريق تفعيل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (١) .

ويمكن القول أن جامعة الدول العربية لم تكن ممثلة للشعوب العربية ، وهو ما أدى إلى افتقار قراراتها لطابع القومية ، بل كانت تمثل أنظمة حكم اتسم بعضها بالاستبدادية والظلم والطغيان ، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى قيام شعوب تلك الدول بإعلان الثورات على أنظمة حكمهم فيما عرف (بثورات الربيع العربي) (٢) .

(١) انظر في ذلك :

- Robert W. Macdonald , the League of Arab states , New Jersey Princeton university press, 1965 , p.10.
- Bassam Tibi , op.cit , p.p.117-118.

- د. مصطفى الفقي ، العرب الأصل والصورة ، (القاهرة : دار الشروق ، ك١ ، عام ٢٠٠٢م) ، ص ٩٨ - .
- لمزيد من المعلومات عن القومية العربية انظر :
- أ. محمد طارق قائد بيه ، أركان القومية العربية ، (بيروت : دار الطليعة ، ط١ ، عام ٢٠٠١م) ، ص ٣٠ - .
- أبو خلدون ساطع الحصري ، أبحاث مختارة في القومية العربية ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، عام ١٩٨٥م) ، ص ٣٥ - .
- د. خليل حسين ، التنظيم الدولي ، المجلد الثاني ، المنظمات القارية والإقليمية ، (بيروت : دار المنهل اللبناني ، عام ٢٠٠٩م) ، ص ٣٥ - .
- د. محمد طه بدوي ، د. محمد طلعت الغنيمي ، دراسات سياسية وقومية ، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث ، طبعة عام ٢٠١٠م) ، ص ٨٩ ، ٩٠ - .

(٢) لمزيد من المعلومات عن هذه الثورات :

- انظر ، الموقع الإلكتروني من موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا وفقاً لآخر التعديلات التي أجريت في ٦ سبتمبر عام ٢٠١١م .

- http://www.wikipedia.org/wiki/الثورات_العربية

المبحث الثاني

الاطار القانوني والهيكلية لجامعة الدول العربية

يقصد بهذا الاطار ؛ وثائق تأسيس جامعة الدول العربية والمتمثلة في بروتوكول الإسكندرية ، وميثاق الجامعة ، والاتفاقات اللاحقة عليه والمكملة له ، والأجهزة المنبثقة من تلك الاتفاقات .

- بروتوكول الإسكندرية : (١)

ويطلق عليه العديد من المسميات منها ؛ الاتفاق التمهيدى ، الاتفاق التحضيرى ، مذكرة تفاهم ، اتفاق مبدئي (٢) .

(١) بدأ الإعداد لبروتوكول الإسكندرية عندما اجتمع مندوبو الدول العربية في مدينة الإسكندرية في فترة من ٢٥ سبتمبر حتى ٧ أكتوبر عام ١٩٤٤م ، وذلك لمناقشة شكل وحجم السلطات الممنوحة للتنظيم العربي المراد إنشاؤه ومدى التنازلات التي يمكن للدول العربية أن تتقبلها في سبيل إنشاء هذا التنظيم وتحديد طرق تسويته للمنازعات بين الدول الأعضاء ، وقد دارت عدة مناقشات في إطار اللجنة التحضيرية للبروتوكول حول تصورات الدول العربية ومواقفها تجاه هذا التنظيم ، وقد استقرت آراء غالبية الدول العربية في هذا المؤتمر على تكوين منظمة تعاونية تصدر قراراتها بالإجماع مع الاكتفاء بإصدار القرار بالأغلبية في المسائل المتعلقة بالدفاع والسياسة الخارجية وتسوية المنازعات التي رأت مصر والسعودية أن يكون اللجوء إلى التحكيم كإحدى وسائل تسوية المنازعات إجباريًا ، لكن رفضت العراق جعل التحكيم إجباريًا مما اتفقت الدول على جعله وسيلة اختيارية .

- انظر في ذلك :

- د. سهيل حسين الفتلاوي ، التنظيم الدولي ، (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط١ ، عام ٢٠٠٩م) ، ص ٢٤٢ .

- د. على الدين هلال ، وآخرون ، جامعة الدول العربية الواقع والطموح ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط٢ ، عام ١٩٩٢م) ، ص ٧٩ .

- Robert W. Macdonald , op .cit , p.38.

(٢) انظر في هذه المسميات :

- د. محمد طلعت الغنيمي ، جامعة الدول العربية ، (الإسكندرية ، منشأة المعارف ، عام ١٩٧٤م) ، ص ٩ .
- د. أحمد عصمت عبد المجيد ، رؤية جديدة لدور جامعة الدول العربية ، (القاهرة : وزارة الإعلام - الهيئة العامة للاستعلامات ، عام ١٩٩٣م) ، ص ٢٧ .

- Robert W. Macdonald , op .cit , p.38.

- د. عبد العزيز سرحان ، أزمة المنظمات العربية والإسلامية في عصر الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، عام ١٩٩٤م) ، ص ١٣١ .

لكن أياً كانت المسميات فيبروتوكول الإسكندرية يعتبر أولى الوثائق الأساسية لجامعة الدول العربية ، حيث لا يعتبر فحسب أولى الخطوات الأساسية والرسمية على مستوى الدول والحكومات في تكوين أول تنظيم عربي إقليمي شامل ، بل هو أيضاً المحدد الأساسي للخطوط الرئيسية لهذا التنظيم الإقليمي ، وهو ما يجعله ذا أهمية بالنسبة لجامعة الدول العربية على الرغم من عدم إعطاء الكثيرين له لمثل هذه الأهمية.

وقد نص البروتوكول على أن تقوم جامعة الدول العربية على مبدأ التعاون الاختياري بين الدول العربية ، ومبدأ المساواة فيما بينهم ، مع ضمان احترام الدولة العربية لإستقلال وسيادة لبنان وفقاً للحدود المذكورة (١) .

وأعطى البروتوكول للدول العربية الحق في إبرام اتفاقات خاصة مع البلدان العربية سواء داخل المنطقة العربية أو خارجها ، إلا أنه ربط هذا الحق بشرط عدم تعارض تلك الاتفاقات مع نصوص الأحكام المذكورة أو روحها ، وهو ما يعرف في التنظيم الدولي (بمبدأ سمو أو علو الميثاق) ، كما منع إتباع سياسة خارجية تضر بسياسة الجامعة العربية أو أي دولة منها .

وقد نص البروتوكول على مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، حيث رأى المؤتمر أن تحقيق التعاون في تلك المجالات أيسر من التعاون في شئون الدفاع والسياسة الخارجية (٢) .

(١) من المبادئ أيضاً ما نص عليه في البروتوكول من تحريم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات بين دول الجامعة ، وهو مبدأ عام تبناه البروتوكول ، وبموجبه أنه في حال قيام خلاف بين دولتين عربيتين تلجئان على إثره إلى الجامعة لفض هذا الخلاف تكون قرارات مجلس الجامعة في هذه الحالة نافذة وملزمة ، كما جعل البروتوكول للجامعة دوراً في كل حالات الخلاف بين الدول الأعضاء بما فيها ما يتعلق بالخلاف على السيادة أو استقلال البلاد .

- د. مجدي حماد ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ - .

(٢) انظر

- Robert W. Macdonald , op . cit . p.38 .

أرجع السبب من وراء الاهتمام بالمجالات غير السياسية إلى حداثة استقلال البلدان العربية الأعضاء على الرغم من وجود بعض الدول التي لم تكن قد حازت على استقلالها بعد ، وحرص تلك الدول على التمتع بكامل سيادتها وهو ما فسر عنه إستبعاد المناقشات التي دارت حول فكرة إنشاء حكومة مركزية ، وقد جعل البروتوكول التعاون في المجالات غير السياسية على درجة التعاون الوثيق والتي يمكن اعتبارها إحدى الدرجات الأولى للتكامل الاقتصادي.

- انظر في ذلك :

- د. يحيى حلمي رجب ، مرجع سابق ، ص ١٨ - .

- د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحي ، مرجع سابق ، ص ٥٨ - .

كما نص على إنشاء جهازاً رئيسياً هو مجلس الجامعة تمثل فيه الدول المشتركة على قدم المساواة ، وحددت مهامه بمراعاته تنفيذ ما تبرمه الدول فيما بينهم من اتفاقات ، وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات وتنسيق خططهم السياسية تحقيقاً للتعاون بينهم وحماية استقلالهم وسيادتهم من كل اعتداء بالوسائل الممكنة (١) .

- ميثاق جامعة الدول العربية :

يطلق عليه بالاتفاق التأسيسي وذلك لوضعه أساسيات قيام جامعة الدول العربية من أهداف ومبادئ وهيكل تنظيمي وبيان لمجالات التعاون بين الدول الأعضاء ووسائل تحقيق تلك المجالات (٢) ، وقد تم إعداده عقب التوقيع على بروتوكول الإسكندرية (٣) .

حيث عقد مؤتمراً عاماً من فترة ٢٠-٢٢ مارس في نفس العام وقعت الدول العربية المشاركة في المؤتمر على الميثاق وصدقت عليه ، ودخل حيز النفاذ في ١٠ مايو عام ١٩٤٥ م (٤) .

والدول الموقعة على الميثاق والتي أطلق عليها بالدول المؤسسة للجامعة العربية ست دول هي : مصر ، العراق ، لبنان ، سوريا ، السعودية ، الأردن .

(١) انظر في هذه المعلومات :

- د. علي الدين هلال ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .
- د. سهيل حسين الفتلاوي ، مرجع سابق ، ص ٢٤٤ .

(٢) يشير د. أحمد أبو الوفا بأن ميثاق جامعة الدول العربية يتميز بأنه ذات طبيعة تعاقدية ودستورية ؛ فالطبيعة التعاقدية للميثاق ناشئة من كون ميثاق الجامعة معاهدة دولية جماعية تم الإعداد لها والتفاوض عليها وهي واجبة التصديق لكي تدخل حيز النفاذ ، كما يتميز الميثاق بالطبيعة الدستورية نظراً لأنه يشكل المصدر الأعلى للقواعد القانونية الخاصة بها ، وبالتالي في حالة التعارض بين الميثاق وأي عمل قانوني آخر صادر عن الأجهزة الأخرى في الجامعة فالأولوية تكون للميثاق .

- انظر ، د. أحمد أبو الوفا ، جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية دولية ، مرجع سابق ، ص ٣٥ ، ٣٦ .

(٣) انظر ، د. علي الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

(٤) انظر ، د. عائشة الراتب ، د. حامد سلطان ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

يرى اتجاه غالب في الفقه أن ميثاق جامعة الدول العربية جاء متأثراً إلى حد كبير بميثاق عصبة الأمم ومقترحات ديمبارتوس أوكس وتقارير عن منظمة الدول الأمريكية وأنشطتها ، ويرجع السبب في ذلك لكون تلك الوثائق مكتوبة كنموذج لوضع موائيق المنظمات الدولية . ولكن عاب عليه أنه تم نقل الفكر والصياغة بأسلوب حرفي ، وهو ما ظهر في نقل بعض عبارات الميثاق حرفياً دون أن تطوع تلك الأفكار المنقولة لطبيعة الجامعة ، وقد استدل هذا الاتجاه إلى نقل ترجمة كلمة "الجامعة" بالانجليزية الى كلمة (League) وهي تعني عصبة .

- انظر في ذلك ، د. محمد طلعت الغنيمي ، جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

أما اليمن فقد استلمت نسخة من الميثاق ووقعت عليه في ١٠ مايو عام ١٩٤٥م (١) ، ومن هنا عدت جامعة الدول العربية أولى المنظمات الإقليمية في الوطن العربي بل ومن أقدم المنظمات الإقليمية الدولية حيث إنها سبقت مجيء منظمة الأمم المتحدة بحوالي ستة أشهر (٢) . ويتكون ميثاق الجامعة من : ديباجة وعشرين مادة ، وثلاثة ملاحق هي :

الملحق الأول : خاص بفلسطين ، **والثاني :** خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير الأعضاء ، **والثالث :** خاص بتعيين أول أمين عام للجامعة وهو السيد/عبد الرحمن عزام ولمدة عامين ، وقد تم تعديل المدة إلى خمسة أعوام في عهد الأمين العام الثاني محمد عبد الخالق حسونة .

وتنقسم أحكام الميثاق إلى أحكام تنظيمية أو إجرائية ، وأحكام موضوعية مقررة للمبادئ والأهداف الأساسية لجامعة الدول العربية ، وقد عدل الميثاق أكثر من مرة وفقا لنص المادة عشرين بعد تعديلها ، حيث يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق (٣) .

وكان آخر هذه التعديلات ما أقرته قمة الجزائر بموجب القرار رقم (٢٩٠) بتاريخ ٢٣ مارس عام ٢٠٠٥م بتعديل بعض مواد الميثاق مثل :

تعديل الفقرة الثانية من المادة السادسة والمتعلقة بإقرار المجلس التدابير اللازمة لدفع الاعتداء الواقع من دولة على دولة عضو في الجامعة ، حيث جعل تعديل القرار المتخذ بموجب "توافق الآراء" وفي حالة تعذر صدوره يصدر بموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء الحاضرة والمشاركة في التصويت ، كما نص على إنشاء هيئة لمتابعة تنفيذ القرارات وتستند هذه الهيئة في قيامها على المادة (١٨) من ميثاق الجامعة العربية .

(١) على الرغم من التوقيع اللاحق لدولة اليمن على ميثاق الجامعة فهي تعد من الأعضاء المؤسسين للجامعة بسبب اشتراكها بصفة أساسية في الاجتماعات التحضيرية لإعداد ميثاق الجامعة ، وقد طلب من الجزائر ، ليبيا ، المغرب ، تونس الانضمام إلى عضوية المنظمة أثناء صياغة الميثاق ، إلا أن المعارض الوحيد الذي حال دون انضمامهم في تلك الفترة هو عدم حصولهم على الاستقلال .

(٢) د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحي ، مرجع سابق ، ص ٥٧- .

(٣) تم تعديل المادة المتعلقة بتعديل الميثاق من المادة (١٩) إلى المادة (٢٠) في قمة الجزائر التي عقدت عام ٢٠٠٥م .

- أخذت هذه المعلومات من المجلد الخاص بوثائق جامعة الدول العربية ، تاريخ الدخول ١-٦-٢٠١٢م .

- <http://www.lasportal.org/treaties>

حيث تهدف هذه الهيئة إلى متابعة قيام الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتهم وتقوم بتقديم توصيات إلى المجلس ، وفي حالة عدم الوفاء يتم اتخاذ الجزاءات اللازمة في مواجهة تلك الدول عن طريق مجلس الجامعة (١).

- الوثائق التكميلية لميثاق جامعة الدول العربية :

تلك التي جاءت من أجل تكملة بعض جوانب النقص الذي اعترى ميثاق الجامعة . وتتألف هذه الوثائق من ثلاث هي :

(١) اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي :

يعتبر ميثاق جامعة الدول العربية تلك الاتفاقية من الوثائق المكملة له (٢) ، وهي أولى الاتفاقات التي أكملت بعض جوانب النقص في الميثاق ، وقد تمثل ذلك في ؛ إدخال تعديلات على التركيب العضوي لأجهزة الجامعة من خلال النص على التعاون العسكري والاقتصادي (٣) .

وقد وافق مجلس الجامعة على تلك الاتفاقية في جلسته التي انعقدت بتاريخ ١٣ إبريل عام ١٩٥٠م في دور انعقاد عادي الثاني عشر ، وتم التوقيع عليها من جانب مندوبي كل من : مصر - السعودية - العراق - اليمن (ممثلة في الحكومة المتوكلية اليمنية) - الأردن - لبنان - سوريا ، أما باقي الدول فانضمت في بداية الستينيات من القرن العشرين وهي :

المغرب - الكويت - ليبيا - تونس - الجزائر - البحرين ، أما قطر - وجمهورية اليمن الديمقراطية - والصومال - فلسطين - الإمارات فانضموا في فترة السبعينيات (٤) .

(١) أضافت قمة الجزائر عام ٢٠٠٥ أجهزة جديدة في الجامعة مثل ؛ البرلمان العربي وفقاً لنص المادة التاسعة عشر ، كما عدل النظام الداخلي لمجلس الجامعة بموجب قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم (٦٨٩٤) بتاريخ ٥ مارس عام ٢٠٠٨م ، وقد سبق أن عدل بعض نصوصه في أعوام (٢٠٠٢م ، ٢٠٠٤م) بقرار صادر من مجلس الجامعة على المستوى الوزاري .

- انظر ، التقرير المقدم من السيد عمرو موسى الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية الى قمة الخرطوم ، (القاهرة : صادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، عام ٢٠٠٦م - عام ٢٠٠٧م) ، ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٢) السفير/ محمد الخليلي ، جامعة الدول العربية ، معلومات أساسية ، (القاهرة : قطاع الأمانة العامة ، عام ٢٠٠٥م) ، ص ٧ .

(٣) د. جعفر عبد السلام ، المنظمات الدولية ، مرجع سابق ، ص ٦٨١ .

(٤) د. سعيد بن محمد البرعوى ، جامعة الدول العربية تبدل الأولويات من التنسيق الى الوحدة عام ١٩٤٥م - عام ٢٠٠١م ، (موسكو : عام ٢٠٠٤م) ، ص ٣٢ .

ويعتبر المصدر القانوني لتلك المعاهدة المواد التي استندت عليها في التأسيس ؛ وهي نص المادة الثانية ، والسادسة من الميثاق والمتعلقة بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي والدفاع المشترك بجانب ما نص عليه في الديباجة من أن " إبرام دول الجامعة لمعاهدة الدفاع المشترك جاءت برغبة في تقوية الروابط وتوثيق التعاون والنص على استقلال الدول والحفاظ على تراثها المشترك ، ولتحقيق الدفاع المشترك وتعزيز الاستقرار والطمأنينة وتوفير أسباب الرفاهية والعمران كل ذلك استجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف وتحقيق الدفاع المشترك لصيانة الأمن والسلم مع احترام لمبادئ الجامعة والأمم المتحدة " .

وقد تناولت هذه المعاهدة نوعين من الأنشطة الوظيفية هما :

أولاً : النشاط العسكري :

وتمثل في نوعين من التدابير هما : التدابير وقائية (١) ، التدابير الدفاعية (٢)

وقد أنشأت المعاهدة أجهزة جديدة تتولى تحقيق الأهداف العسكرية المنصوص عليها في المعاهدة مثل ؛ مجلس الدفاع المشترك ، واللجنة العسكرية الدائمة ، والقيادة العربية الموحدة ، واللجنة الاستشارية العسكرية .

(١) **بالنسبة للتدابير الوقائية :** نصت معاهدة الدفاع المشترك في المادة الأولى منها في شقها العسكري على الالتزام بفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية سواء في علاقاتها مع بعضهم البعض أو في العلاقات مع الدول الأخرى ، كما نصت المادة الرابعة على عزم الدول المتعاقدة في تحقيق التعاون لدعم قدرتها العسكرية وتعزيزها والاشتراك بحسب مواردها وحاجاتها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح ، وتتشاور الدول الأعضاء فيما بينهم بناء على طلب إحداها كلما وقع تهديد لسلامة أراضي أي منهم أو لاستقلالها أو لأمنها .

- انظر ، د. محمد طلعت الغنيمي ، جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٦ ، ٢٧ - .

(٢) **تتلخص التدابير الدفاعية في :**

- اعتبار الدول كل اعتداء مسلح يقع على أي دولة منها يعتبر اعتداء عليهم جميعاً وفقاً لنص المادة (١/٢) .
- أكدت الدول الأعضاء عزمها على المبادرة إلى توحيد خططها ومساعدتها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف ، وذلك إذا ما تعرضت لخطر الحرب الداهم أو في حالة قيام حرب دولية مفاجئة يخشى خطرها (نص المادة (٢/٣)) .

- تبادر الدول بتقديم المعونة إلى كل دولة عضو تتعرض للعُدوان وإلى أن تتخذ على الفور منفردة أو مجتمعة جميع التدابير سواء دفاعية أو وقائية ويستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء واستعادة الأمن عملاً بحق الدفاع الشرعي الجماعي (المادة (١/٢)) ، كما أكدت معاهدة الدفاع العربي المشترك على تعاونها الكامل مع الأمم المتحدة وعدم المساس بالمسؤوليات التي يختص بها مجلس الأمن في مثل هذه الأحوال ، وتعهدت بإخطاره بوقوع العُدوان والتدابير التي يتم اتخاذها ، كما تعهدت الدول بعدم عقد أي اتفاق دولي مناقض لأحكام هذه المعاهدة أو تسلك في علاقاتها الدولية مسلحاً يتنافى مع أغراض المعاهدة .

- انظر ، د. مصطفى سلامة حسين ، التنظيم الدولي ، طبعة عام ١٩٨٥م ، ص ٦٥ - .

ثانيا : النشاط الاقتصادي : (١)

والذى تمثل في نص المادة السابعة من المعاهدة ، والتي تنص على " أنه استكمالاً لأغراض هذه المعاهدة وما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها فإن الدول المتعاقدة تتعاون على النهوض باقتصاديات بلادها ، واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيق وإبرام ما يقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف " (٢) .

وقد أنشئ جهاز جديد لتحقيق الأهداف الاقتصادية التى نص عليها فى المعاهدة ، وأصبح من الأجهزة الأساسية في الجامعة وهو **المجلس الاقتصادي** الذى تألف وفقاً لنص المادة الثامنة من المعاهدة من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشئون الاقتصادية أو من يمثلونه .

وقد عدلت هذه المعاهدة جزئياً مرتين :

اولاً : تعديل مضمون المادة الثامنة بقرار من مجلس جامعة الدول العربية رقم (٣٥٥٢) بتاريخ ٢٩ مارس عام ١٩٧٧م ، حيث أعيد تسمية هذا المجلس إلى **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** واصبح يضم وزراء الدول الأعضاء المختصين ووزراء الخارجية ومن ينوب عنهم وتكون مهمته تحقيق أغراض الجامعة الاقتصادية والاجتماعية سواء المنصوص عليها في المعاهدة أو في ميثاق الجامعة ، كما يتولى مهمة إنشاء المنظمات العربية المتخصصة ، ويشرف على حسن قيام المنظمات الحالية بمهامها (٣) .

ثانيا : عدلت المعاهدة مرة أخرى فى اطار قمة تونس عام ٢٠٠٤م بقرار صدر من مجلس الجامعة رقم (٢٨٠ د.ع ١٦) بتاريخ ٢٣ مايو عام ٢٠٠٤م ، حيث تمت إضافة عبارة إلى المادة الثامنة وهى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يضم وزراء الدول الأعضاء المختصين بالشئون الاقتصادي والمالية والذين تحددهم حكومات الدول الأعضاء آخذين فى الاعتبار طبيعة مهام المجلس وأهمية استمرارية التمثيل وفاعليته إلخ .

-
- (١) د. محمد طلعت الغنيمي ، جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٥ - .
- حيث رأى سيادته أن معاهدة الدفاع المشترك هى معاهدة فريدة وذلك لربطها بين مشاكل الأمن والمشاكل الوظيفية رغم أن السبب من وراء إبرامها هو تحقيق الانسجام بين الجامعة وبين الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأمن الجماعى .
- (٢) تعتبر معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي نقطة انطلاقاً للارتقاء بآليات التكامل الاقتصادي العربى ، حيث أضافت هذه المعاهدة مفهوم التنسيق بين النشاطات الاقتصادية ، كما نص عليه فى المادة السابعة حيث يهدف التنسيق دائماً إلى التكامل ، كما حولت هذه المعاهدة اللجنة الاقتصادية الدائمة التى نص عليها فى الميثاق إلى المجلس الاقتصادي ، والذى أصبح له الاختصاص المنفرد بتنظيم العمل العربى المشترك .
- انظر ، د. مجدى حماد ، مرجع سابق ، ص ٣٩٨ - .
- (٣) د. محمد السعيد الدقاق ، تقرير عن السوق العربية المشتركة ومستقبل التعاون العربى ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ - .

كما اتسع اختصاص مجلس الجامعة بحيث شمل الاتفاقات المعقودة في إطار الجامعة والمتصلة بتحقيق أغراض الجامعة الاقتصادية والاجتماعية (١) .

(٢) الملحق الخاص بالانعقاد الدوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى الملوك ورؤساء الدول :

يعرف هذا الانعقاد باسم القمة العربية وذلك نظرا لاجتماع مجلس الجامعة على أعلى مستوى وبأعلى تمثيل ، وهو مستوى رؤساء الدول والملوك بأنفسهم .

وقد بدأت تلك القمم تتوالى في الانعقاد ، ولكن ليست بصفة دورية منتظمة نظرا لخلو ميثاق جامعة الدول العربية عن النص الصريح حول انعقاد تلك القمم والاكتفاء بما ورد في نص المادة الثالثة من الميثاق والتي نصت على " أن يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة " ، وقد فسرت تلك المادة بأنها لم تحدد مستوى التمثيل للدولة في اجتماعات مجلس الجامعة لذا فإن مستوى التمثيل يشمل ملوك ورؤساء الدول والحكومات لدولهم (٢) .

وقد حدث خلاف فقهي حول مدى اعتبار مؤتمرات القمة العربية جهازا مستقلا من ضمن الأجهزة الرئيسية في الجامعة العربية (٣) .

(١) تضمنت هذه المعاهدة عدد من الأحكام من أهمها ؛

- ما نصت عليه المادة العاشرة من أن تتعهد كل من الدول المتعاقدة ألا تعقد أي اتفاق دولي من شأنه يناقض هذه المعاهدة ، وبألا تسلك أي دولة متعاقدة في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكا يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة .
- يجوز لأي دولة متعاقدة بعد مرور عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة أن تنسحب منها في نهاية سنة من تاريخ إعلان انسحابها إلى الأمانة العامة في الجامعة ، وتقوم الأمانة العامة بإبلاغ هذا الإعلان للدول المتعاقدة الأخرى .
- أ. طه المجدوب ، الجامعة العربية والأمن القومي في نصف قرن ، مجلة السياسة الدولية ، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، عدد ١١٩ ، يناير عام ١٩٩٥م) ، ص ١٠٦ - .

(٢) د. محمد السعيد الدقاق ، مؤلف مشترك د. إبراهيم خليفة ، التنظيم الدولي ، مرجع سابق ، ص ٤٥٠ - .

يري سيادته أن عدم النص على مستوى التمثيل بصورة جامدة اعتبر من الصياغات الحكيمة والتي تميز بها ميثاق الجامعة في هذا الصدد لأنه يسمح بأن تكون هناك جدية في التقدير والتي تتماشى مع مقتضيات وظروف العلاقات العربية والأحداث الدولية .

(٣) انظر في هذا الخلاف الفقهي :

- د. محمد سامي عبد الحميد ، قانون المنظمات الدولية ، ط ٤ ، (الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، عام ١٩٩٧م) ، ص ٣٤ ، ٣٨ - .
- د. محمد السعيد الدقاق ، مؤلف مشترك د. إبراهيم خليفة ، التنظيم الدولي ، مرجع سابق ، ص ٤٤٩ - .
- د. عبد العزيز محمد سرحان ، أزمة المنظمات العربية والإسلامية في عصر الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ - .

ولكن انتهى هذا الخلاف بتعديل النظام الداخلي لمجلس الجامعة بناء على القرار الوزاري رقم (٦٨٩٤) د.ع (١٢٩) بتاريخ ٥ مارس عام ٢٠٠٨م في المادة الثانية منه ، حيث نص صراحة على اعتبار اجتماع ملوك ورؤساء وأفراد الدول الأعضاء أو من يمثلهم على مستوى القمة هو اجتماع لمجلس الجامعة ، وبالتالي فهو ليس بجهاز جديد .

ووفقا لذلك يعتبر هذا الملحق من الوثائق الأساسية لجامعة الدول العربية على اعتبار أنه إحدى الوثائق المكملة له (١) .

- تختص القمة العربية :

وفقا لنص المادة الثانية من الملحق بالمسائل ذات الأهمية ، والتي تتميز في نفس الوقت بالدقة والحساسية مثل : القضايا المتعلقة بالأمن القومي العربي بكافة جوانبه ، وتنسيق السياسات العليا للدول العربية تجاه القضايا ذات الأهمية الإقليمية والدولية (٢) .

وتنعدد القمم بصفة منتظمة في دورة عادية كل سنة في شهر مارس ، ولمجلس الجامعة عند الضرورة خاصة فيما يتعلق بسلامة الأمن القومي العربي عقد دورات غير عادية إذا تقدمت إحدى الدول الأعضاء أو الأمين العام بطلب ذلك ، ووافق على عقدها ثلثا الدول الأعضاء .

ونظرا لكثرة القضايا وتنوعها التي لا يسعى للقمة العربية أن تتناولها مرة واحدة ، فقد طالبت مصر رسمياً بعقد قمم عربية تنفرد بمناقشات الاقتصاد وموضوعات الوحدة الاقتصادية ووافقت القمة العربية رقم (١٩) التي عقدت بالرياض في مارس الماضي عام ٢٠٠٧م على عقد هذه القمم والتي تختص ببحث المسائل الاقتصادية وقضايا التعاون العربي المشترك (٣) . وتصدر قرارات القمم بتوافق الآراء وفقا لنص المادة الخامسة من الميثاق (٤).

(١) انظر ، د. أحمد أبو الوفا ، جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٢) من المجلد الخاص بوثائق جامعة الدول العربية - الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة الدول العربية ، تاريخ الدخول ٢٠ - ٧ - ٢٠١٢م .

ميثاق جامعة الدول العربية <http://www.lasportal.org/treaties> -

(٣) من المجلد الخاص بوثائق جامعة الدول العربية - الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة الدول العربية ، بتاريخ الدخول ٢٢ - ٧ - ٢٠١٢م .

ميثاق جامعة الدول العربية <http://www.lasportal.org/treaties> -

(٤) السفير / محمد الخليلي ، مرجع سابق ، ص ٧ - .

(٣) آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسوياتها : (١)

نظرا لأهمية اللجوء إلى التسويات السلمية لفض المنازعات العربية والعمل على منع تواجدها في المستقبل ؛ فقد قدمت العديد من المبادرات والاقتراحات التي أجمعت على ضرورة التزام الدول الأعضاء باتباع الطرق السلمية في حل منازعاتهم والابتعاد عن استخدام القوة (٢) .

وعملت هذه الآلية على التدخل السريع والفوري للوقاية من أي منازعات بين الدول العربية ، وتقوم في مراحل أخرى بإدارة هذه المنازعات وتسويتها بالوسائل السلمية وفي حالة عدم التوصل لهذا الهدف تعمل الآلية بالتعاون مع الأمم المتحدة على تطويق النزاع والإشراف على عمليات حفظ السلم والأمن استنادا إلى الشرعية الدولية .

وتعمل هذه الآلية في أداء عملها وفقا لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك ومبادئ الأمم المتحدة (٣) .

وبناء على قرار قمة الخرطوم عام ٢٠٠٦م تم التوقف عن العمل بهذه الآلية نظرا لإنشاء مجلس السلم والأمن العربي والذي بموجبه حل محل هذه الآلية ، وأصبح هو المتولى لعمليات تسوية النزاعات العربية والوقاية منها وإدارتها (٤) .

واخيراً يمكن القول أن : نشاط الجامعة العربية يتمثل في تحقيق التعاون السياسي وصيانة استقلال الدول الأعضاء والحفاظ على سيادتها وعدم التدخل في شئونها الداخلية .

وتقوم الجامعة بدور الرقيب على ما تبرمة الدول العربية الأعضاء من معاهدات وذلك بإلزام الدول الأعضاء على إيداع نسخ من جميع المعاهدات المبرومة سواء مع دول أعضاء في الجامعة أو دول غير أعضاء .

(١) انظر ، د. أحمد على سالم ، التفاعلات الصراعية العربية ، جامعة الدول العربية في ستين عاما ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، عام ٢٠٠٧م) ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ - .

(٢) انظر في هذه المبادرات ؛

- أ/ عبد القادر رزيق المخادمي ، نزاعات الحدود العربية ، (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، عام ٢٠٠٤م) ، ص ١٠٧ ، ١٠٨ - .

(٣) من الموقع الرسمي الإلكتروني لجامعة الدول العربية ، تاريخ الدخول ١-٩-٢٠١٢م .

آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وتسويتها وإدارتها/ <http://www.lasportal.org/treaties/> -

(٤) انظر في هذه المعلومات من الموقع الرسمي الإلكتروني لجامعة الدول العربية ، تاريخ الدخول ٣٠-٩-٢٠١٢م .
مجلس السلم والأمن العربي/ [http:// www.lasportal.org/Online/](http://www.lasportal.org/Online/) -

كما تعمل الجامعة لما لها من شخصية قانونية ودولية مستقلة (١) على تنسيق العلاقات المشتركة للدول الأعضاء مع المنظمات والتكتلات الإقليمية والدولية ، كما هو منصوص عليه في نص المادة الثالثة من الميثاق .

وقد جاءت المادة الثانية من الميثاق (٢) ونصت في شقها الثاني على تفصيلات تعاون الجامعة العربية في جميع المجالات الأخرى غير السياسية .

- البنیان المؤسسي لجامعة الدول العربية :

يتألف البناء المؤسسي لجامعة الدول العربية من مجموعة أجهزة رئيسية وفرعية تباشر مهام المنظمة العربية من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في وثائقها الأساسية (٣) .

١- الأجهزة الرئيسية داخل جامعة الدول العربية :-

- الجهاز الأول : مجلس الجامعة : Council Of The Arab League

يعتبر مجلس الجامعة وفقاً للفقرة الأولى من المادة الثالثة من الميثاق أعلى سلطة داخل الجامعة العربية ، فهو يعد الجهاز العام للمنظمة العربية وذلك لتمثيل كافة الدول الأعضاء به على قدم المساواة .

حيث لكل دولة صوت واحد ، كما يعتبر وفقاً للميثاق المختص بصناعة القرار والعملية التشريعية في المنظمة (٤) .

(١) قضت المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية في حكم لها رقم (١) لسنة ١٦ قضائية بتاريخ ١٩٩٣/١/٢٥م بأن الجامعة هي منظمة إقليمية دولية ذات شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدول العربية المشتركة في عضويتها ولها ميزانيتها الخاصة بها ، ويتولى موظفوها شئونها ويخضعون لنظام قانوني خاص ولا يتبعون حكومات الدول التي ينتمون إليها بجنسياتهم ، وإنما يتبعون الجامعة ذاتها باعتبارها شخصاً معنوياً مستقلاً . ولذلك أبرمت الجامعة العربية اتفاقات تعاون وتنسيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مثل : منظمة الصحة العالمية ، منظمة الأغذية والزراعة ، منظمة العمل الدولية ، كما أبرمت اتفاقات أيضاً مع الاتحاد الأفريقي ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها من المنظمات .

- د. محمد عبد الرحمن إسماعيل على الذاري ، الحماية القضائية للموظف الدولي دراسة تطبيقية في أحكام القضاء الإداري الدولي ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق ، (جامعة الإسكندرية : قسم القانون الدولي العام ، عام ٢٠١١م) ، ص٩٠- .

(٢) انظر في ذلك ؛ د. محمد السعيد الدقاق ، مؤلف مشترك ، د. إبراهيم خليفة ، التنظيم الدولي ، مرجع سابق ، ص٤٢٢- .

- د. مصطفى سلامة حسين ، التنظيم الدولي ، مرجع سابق ، ص٤٨ ، ٤٩- .

(٣) انظر في تأثير الهيكل التنظيمي للجامعة العربية بالاتجاهات الوحدوية والانفصالية ، د. مصطفى سلامة حسين ، التنظيم الدولي ، مرجع سابق ، ص٥٤ ، ٥٥- .

(٤) انظر ، د. سهيل حسين الفتلاوي ، مرجع سابق ، ص٢٨٤- .

ولمجلس الجامعة نظام داخلي نص عليه في الميثاق ينظم مستوى التمثيل بداخله ، وأهدافه ، وطريقة التصويت على قراراته المتخذة واختصاصاته على مستوى الجامعة العربية ، وقد عدل هذا النظام أكثر من مرة (١)

كان آخرها عام ٢٠٠٥م بموجب قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم (٦٨٩٤ د.ع ١٢٩) بتاريخ ٥ مارس عام ٢٠٠٥م فيما عرف بقمة الجزائر ، وقد شمل هذا التعديل طرق اتخاذ القرار وطريقة التصويت بجانب أنواع التمثيل المنصوص عليها في ملحق الانعقاد الدوري للقمم العربية (٢) .

وينعقد مجلس الجامعة باعتباره الجهاز العام وأعلى جهاز في جامعة الدول العربية وفقاً لملحق الانعقاد الدوري للقمة وللنظام الداخلي له بعد التعديل إلى ثلاثة أنواع من التمثيل على مستوى ؛ ملوك ورؤساء وأمراء الدول الأعضاء أو من يمثلهم على مستوى القمة ، وزراء الخارجية أو من ينوب عنهم ، المندوبون الدائمون (٣) .

(١) انظر

- Robert W. Macdonald , op .cit , p.56.

(٢) أخذت هذه المعلومات من الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة الدول العربية - النظام الداخلي لمجلس الجامعة ، تاريخ الدخول ٣-٩-٢٠١١ م .

- مجلس الجامعة / <http://www.lasportal.org>

(٣) لمزيد من المعلومات انظر ،

- د. صلاح الدين حسن السيسى ، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية ، مرجع سابق ، ص ٨٤ - .
- د. أحمد أبو الوفا ، جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧ - .

تجدر الإشارة إلى أن القاعدة العامة في التصويت لصدور القرار داخل مجلس الجامعة أصبحت وفقاً لأحدث التعديلات في الميثاق والنظام الداخلي لمجلس الجامعة هي توافق الآراء وتعني "صيغة جديدة للإجماع الذي يتحقق بصورة ضمنية ، حيث يظهر هذا الأسلوب إثر تواجد اتفاق عام بين أعضاء المنظمة الدولية ، فالتوافق يتم دون اللجوء إلى التصويت وغياب الاعتراض على النص" ، وفي حالة عدم التوصل إلى توافق الآراء يتم صدور القرار بموافقة ثلثي الدول الحاضرة والمشاركة في التصويت وذلك بالنسبة للقرارات الخاصة بالمسائل الموضوعية مثل ؛ الموضوعات السياسية والأمنية، والموضوعات المؤسسية والهيكلية والتي حددتها المادة الثانية عشرة في فقرتها الأولى من النظام الداخلي لمجلس الجامعة ، فيما عدا ذلك يصبح التصويت عليها بالأغلبية البسيطة للدول الحاضرة والمشاركة في التصويت . مع استثناء بعض الموضوعات التي يتخذ فيها القرار بالإجماع أو الأغلبية والمتعلقة : بشئون الموظفين، إقرار ميزانية الجامعة ، وضع نظام داخلي لكل من المجلس واللجان والأمانة العامة ، حالة فصل أى دولة عضو من أعضاء الجامعة وفقاً لنص المادة الثامنة عشرة من الميثاق ... إلخ .

- انظر في ذلك : د. مصطفى سلامة حسين ، تسييس المنظمات الدولية المتخصصة ، (الإسكندرية : الدار الجامعية عام ١٩٩١م) ، ص ٢٠، ١٨ - .

- تقرير السيد عمرو موسى إلى قمة الخرطوم عام ٢٠٠٦م ، جامعة الدول العربية (التحديات والإنجازات) بين عام ٢٠٠١م - عام ٢٠٠٦م ، جامعة الدول العربية ، (القاهرة ، عام ٢٠٠٦م) ، ص ١٧١، ١٧٢ - .

- الجهاز الثاني : الأمانة العامة : Secretairy General Of The Arab League

تعد الأمانة العامة الجهاز الإداري الذي يساعد الجهاز التنفيذي (مجلس الجامعة) على أداء مهامه الوظيفية وتحقيق وتنفيذ قرارات وأهداف المنظمة ، وكذلك بالنسبة للمجالس الوزارية المتخصصة .

وعلى الرغم من اعتبار هذا الجهاز وفقاً لميثاق جامعة الدول العربية جهازاً إدارياً إلا إن الاعتبارات والظروف السياسية في الوطن العربي قد أعطت لهذا الجهاز دوراً سياسياً تمثل في قيام الأمين العام للجامعة بحل بعض القضايا العربية .

ويعتبر الأمين العام الرئيس الإداري الأعلى لهذا الجهاز ، وبالتالي فهو يدين بالولاء والانتماء الوظيفي إلى المنظمة (١) .

ومن أجل ضمان تفعيل دور هذا الجهاز وسرعة إنجاز مهامه ؛ فقد طرح مشروع لإعادة هيكلة الأمانة بناء على اقتراح الأمين العام السابق السيد عمرو موسى وتم تطبيقه منذ الأول من يوليو عام ٢٠٠٢م ، حيث قسمت الأمانة العامة إلى مفوضيات وثمانية قطاعات (٢) .

- الجهاز الثالث : اللجان الفنية الدائمة :

أو ما يطلق عليها باللجان الخاصة وهي اللجان المنصوص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية في نص المادة الرابعة ، والتي نصت على أن " تؤلف لكل من الشئون المبينة في نص المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون فيما بين تلك الدول ومداه وصياغاتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها " .

(١) نص في المادة الثالثة فقرة ثانية من لائحة شئون موظفي الجامعة (على أنه ليس للأمين العام ولا لموظف الأمانة العامة أن يطلبوا أو يتلقوا أثناء تأديتهم واجباتهم الرسمية أي تعليمات من حكومة أو سلطة غير الجامعة) . وهذا يدل على استقلال موظفي المنظمة العربية أثناء تأدية أعمالهم عن أي اعتبارات سياسية من أي دولة عضو في المنظمة ولو حتى كانت من دولة جنسيتهم .

- انظر في نفس المعنى ، د. محمد السعيد الدقاق ، مؤلف مشترك ، د. ابراهيم خليفة ، التنظيم الدولي ، مرجع سابق ، ص ٤٥٥ - .

(٢) ومن هذه المفوضيات ؛ مفوضية لشئون الهجرة ، والمغتربين ، الثقافة وحوار الحضارات والمجتمع المدني . أما القطاعات **فمثل** ؛ قطاع الشئون السياسية ومجلس الجامعة ، قطاع شئون فلسطين والأرض العربية المحتلة ، قطاع الشئون الاقتصادية قطاع شئون الاتصال ، قطاع الشئون الاجتماعية ، قطاع الأمن القومي العربي ، قطاع الموارد البشرية والخدمات ، قطاع الرقابة المالية والإدارية .

- انظر فيما سبق :

- أ/ صلاح الدين السيبي ، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية - قضايا معاصرة ، مرجع سابق ، ص ٨٦ ، ٨٧ -

- السفير / محمد الخليلي ، مرجع سابق ، ص ٢٦ : ٢٨ - .

وقد وضعت تلك اللجان من أجل تحقيق التعاون الفني في المجالات غير السياسية التي نص عليها ميثاق الجامعة عند قيام المنظمة العربية ، وجاء النظام الداخلي لها والذي وضع بقرار من مجلس الجامعة رقم (٣٤٣٨/٦٥٥/ج٣) بتاريخ ٢١ مارس عام ١٩٧٦م ووضع تعريفاً لتلك اللجان في المادة الأولى منه بأنها " لجان دائمة ومنشأة استناداً لنص المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية " .

إذاً فإن التكييف القانوني لتلك اللجان بأنها دائمة والسند القانوني لها في الميثاق هو المادة الرابعة منه ولذلك عدت تلك اللجان من الأجهزة الرئيسية داخل جامعة الدول العربية

وتتألف **اللجان الفنية الدائمة** وفقاً لنص المادة الثالثة من النظام الداخلي للجان ، والمادة الرابعة من ميثاق الجامعة من ممثل أو أكثر لكل دولة عضو في الجامعة ، ويراعى في قدر الإمكان ألا يمثل الدولة ممثل واحد في أكثر من لجنة واحدة وفي آن واحد ، ولا يجوز لممثل دولة في لجنة أن يمثل دولة أخرى في نفس اللجنة (١) .

ويتمتع أعضاء تلك اللجان وفقاً لنص المادة الرابعة عشرة من ميثاق الجامعة بنفس الحصانات والامتيازات التي يتمتع بها أعضاء مجلس الجامعة .

وقد ساهمت اللجان الفنية الدائمة في الإعداد لاتفاقيات اقتصادية أبرمتها جامعة الدول العربية (٢) مثل ؛ اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠م ، اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٢م ، اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والترانزيت .

- الجهاز الرابع : البرلمان العربي : The Arab Parliament

نص على إنشاء البرلمان العربي كإحدى أجهزة الجامعة العربية وفقاً لنص المادة التاسعة عشر والتي أضيفت إلى الميثاق عام ٢٠٠٥م مع تحديد نظامه الأساسي وتشكيله ومهامه واختصاصاته (٣) .

ويتكون البرلمان : وفقاً للقرار البرلماني العربي الانتقالي رقم (١) بتاريخ ٢٧ ديسمبر عام ٢٠٠٥م من رئيس وثلاثة نواب ، ويتم انتخابهم بالأغلبية وبالاقتراع السري .

(١) انظر ، د. سليمان المنذرى ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط ٢ ، عام ٢٠٠٤م) ، ص ١٥٠ - .

(٢) انظر في هذه الاتفاقيات وغيرها :
- د. عائشة الراتب ، مرجع سابق ، ص ٤١ - .
- د. منى محمود مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٦٥ - .

(٣) انظر ، التقرير المقدم من السيد عمرو موسى الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية إلى قمة الخرطوم ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ : ١٨٧ - .

وقد عين السيد محمد جاسم الصقر رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة الكويتي بالإجماع رئيسا للبرلمان العربي الانتقالي ، وحاليا السيد/ أحمد الشامسي ، وتم تشكيل لجنة عامة من (٢٢) عضو بالبرلمان تكون مهمته العمل على صياغة النظام الداخلي للبرلمان .

ويتكون البرلمان العربي من (٨٨) عضوا بواقع اربعة أعضاء لكل دولة ويمارس الاختصاصات التالية : (١)

مناقشة الأوضاع والتطورات السياسية في المنطقة العربية والمخاطر الناجمة عن تلك الأوضاع ومدى تأثيرها على الأمن القومي العربي ، تحديد السبل الكفيلة لحماية أمن البلاد العربية واستقرارها ، مناقشة الموضوعات المتعلقة بتعزيز العمل العربي المشترك ، الاهتمام بالتحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والبشرية والتكامل الاقتصادي في العالم العربي ، العمل على تعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الوطن العربي ، العمل على مواءمة وتوحيد التشريعات في الدول العربية بما ينسجم مع مبادئها ، إقرار النظام الداخلي للبرلمان الانتقالي .

- الجهاز الخامس : مجلس السلم والأمن العربي : (٢)

وهو من إحدى الآليات الهامة للعمل العربي المشترك في إطار الجامعة العربية ، حيث يعمل على صيانة الأمن القومي العربي ، وقد صدر قرار بإنشائه في قمة الخرطوم بتاريخ ٢٨ ، ٢٩ مارس عام ٢٠٠٦م بعد توقيع جميع الدول العربية على نظامه الأساسي والذي دخل حيز النفاذ في شهر يونيو عام ٢٠٠٧م بعد إيداع تصديقات سبع دول عربية لدى الأمانة العامة ، ثم صدقت خمس دول أخرى ليرتفع عدد الدول المصدقة على النظام الأساسي إلى اثنتي عشرة دولة عربية وهي :

الأردن ، الإمارات ، البحرين ، تونس ، الجزائر ، جيبوتي ، السعودية ، سوريا ، قطر ، ليبيا ، مصر ، اليمن .

وقد تم إعداد النظام الداخلي لمجلس السلم والأمن العربي ، والذي اعتمده مجلس الجامعة بالقرار رقم (٦٨٥٦) بتاريخ ٥ مارس عام ٢٠٠٨م ، ويتضمن هذا النظام تنظيم إجراءات عمله وتشكيل هيئاته .

(١) انظر في هذه الاختصاصات ، من الموقع الإلكتروني الرسمي للبرلمان العربي ، تاريخ الدخول ٢٢-١٠-٢٠١٢م .
- <http://www.alparlamanalarabi.org>

(٢) انظر النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي ، من الموقع الإلكتروني الخاص بجامعة الدول العربية تاريخ الدخول ٢٢-٥-٢٠١٣م .

مجلس السلم والأمن العربي / Online <http://www.lasportal.org>

ووفقا لنص المادة الثانية من النظام الأساسى لمجلس السلم والأمن العربى يقع هذا المجلس تحت إشراف مجلس الجامعة ، ويحل محل آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها (١)

ويتم التمثيل داخل المجلس : (٢) على مستوى وزراء الخارجية ، ويعقد المجلس اجتماعاته مرتين فى العام على المستوى الوزارى تسبقه اجتماعات مجلس الجامعة ، كما يجوز عقد اجتماعات استثنائية إذا اقتضت الحاجة لذلك ، وذلك بناء على طلب إحدى دول الأعضاء فى الجامعة أو من رئيس المجلس أو من الأمين العام .

ولم يذكر فى النظام الأساسى مقر المجلس إلا أنه نظرا لخضوعه تحت إشراف مجلس الجامعة فيكون من البديهي أن يكون مقره هو نفس المقر الدائم لمجلس الجامعة فى القاهرة .

ويهدف مجلس السلم والأمن العربى إلى (٣) : الوقاية من النزاعات التى يمكن أن تنشأ بين الدول العربية ، وإدارتها وتسويتها فى حال وقوعها .

هذا عن الأجهزة الرئيسية المنصوص عليها فى ميثاق الجامعة العربية ، وتجدر الإشارة إلى أن هناك أيضا أجهزة تعد رئيسية ولكن نص عليها فى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى وهى :

- أولا : الأجهزة العسكرية : (٤)

(١) انظر فى نص المادة الثانية ، النظام الأساسى لمجلس السلم والأمن العربى من الموقع الإلكتروني الخاص بجامعة الدول العربية تاريخ الدخول ٢٢-٥-٢٠١٣ م .

مجلس السلم والأمن العربى/ <http://www.lasportal.org> Online

(٢) انظر فى الإجراءات الشكلية فى النظام الأساسى لمجلس السلم والأمن العربى من الموقع الإلكتروني الخاص بجامعة الدول العربية تاريخ الدخول ٢٢-٥-٢٠١٣ م .

مجلس السلم والأمن العربى/ <http://www.lasportal.org> Online

- كذلك شبكة المعلومات القانونية لمجلس دول التعاون الخليجى ، تاريخ الدخول ٢٢-٥-٢٠١٣ م .

<http://www.gcc-legal.org>

(٣) انظر فى هذه الأهداف ، من الموقع الإلكتروني الخاص بجامعة الدول العربية - مجلس السلم والأمن العربى ، تاريخ الدخول ١-٨-٢٠١٣ م .

مجلس السلم والأمن العربى/ <http://www.lasportal.org> Online

(٤) انظر فى هذه الأجهزة ، الملحق العسكرى لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، من الموقع الإلكتروني الرسمى لجامعة الدول العربية .

معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى/ <http://www.lasportal.org> Online

مثل : اللجنة العسكرية الدائمة ، ومجلس الدفاع المشترك - والقيادة العربية الموحدة ، والهيئة الاستشارية العسكرية (١) .

- ثانيا : أجهزة تحقيق التعاون الاقتصادى :

تحقيقا للأغراض الاقتصادية المنصوص عليها فى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى والمنصوص عليها فى نص المادة السابعة ، والتي اعتبرت الأهداف الاقتصادية مكملة للأهداف المنصوص عليها فى ميثاق الجامعة ؛ فقد جاءت المادة الثامنة من المعاهدة ونصت على إنشاء مجلس اقتصادى يتكون من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشئون الاقتصادية أو من يمثلونهم عند الضرورة ، وذلك للاقتراح على حكومات تلك الدول ما تراه كفيلا لتحقيق الأغراض المبينة فى المادة السابعة من المعاهدة.

وسوف نتناول البحث فى هذه الأهداف ، وفى هذا الجهاز الهام بمزيد من التفصيل فى الفصل الأول من هذا الباب .

ومن هنا نكون قد افرغنا من نشأة الجامعة العربية كأولى المنظمات الإقليمية فى الوطن العربى ، وننتقل إلى البحث فى بيان شكل وحجم التنظيم الاقتصادى بين أعضاء جامعة الدول العربية فى الفصلين الأول والثانى من هذا الباب .

(١) انظر :

- د. عبد العزيز محمد سرحان ، أزمة المنظمات العربية والإسلامية فى عصر الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية ، مرجع سابق ، ص ١٥٠ .
- د. عبد السلام صالح عرفه ، مرجع سابق ، ص ٣٢١ .
- د. منى محمود مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .